

أكتوبر 2024

صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

توسع الصراع وانخفاض إنتاج النفط يضعف النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في تقريره الأخير بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" خفض صندوق النقد الدولي مرة أخرى توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي على خلفية التحديات القائمة والمتنامية مثل التضخم الجغرافي - الاقتصادي وأزمة المناخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصراعات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديدًا الحرب على غزة ولبنان، قد أضافت أيضاً إلى التحديات المتزايدة التي تشهدها المنطقة نظراً لما تسببت به من معاناة إنسانية هائلة وأضراراً اقتصادية وحالة من عدم اليقين. كما ظهرت أنماط تجارية جديدة بسبب التحديات المتزايدة التي تواجهها المنطقة.

التغير وفقاً لصندوق النقد الدولي		توقعات أكتوبر 2024					البلد / المناطق
توقعات 2025	توقعات 2024	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	2021	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0%	-0.6%	3.2%	3.0%	3.0%	6.0%	4.4%	البحرين
2.8%	-2.4%	0.0%	-1.0%	-2.5%	-1.4%	-0.3%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.6%	-0.2%	3.7%	3.8%	4.0%	7.5%	5.4%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.5%	-1.3%	3.3%	-2.7%	-3.6%	5.9%	2.3%	الكويت
-0.8%	-2.3%	4.0%	-6.6%	-4.3%	12.1%	-0.9%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.1%	0.0%	2.4%	2.0%	-1.0%	-0.3%	5.8%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.0%	-0.2%	3.1%	1.0%	1.3%	9.6%	2.6%	عمان
-0.5%	-2.5%	2.4%	-3.4%	0.3%	10.2%	3.2%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.2%	0.7%	3.4%	3.2%	1.8%	9.3%	2.3%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.1%	-0.5%	1.9%	1.5%	1.2%	4.2%	1.6%	قطر
0.0%	-0.6%	1.5%	1.4%	1.4%	1.7%	-0.3%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.2%	-0.4%	2.1%	1.6%	1.1%	5.7%	2.8%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-1.4%	-1.1%	4.6%	1.5%	-0.8%	7.5%	5.1%	المملكة العربية السعودية
-3.1%	-2.6%	5.0%	-5.0%	-9.0%	15.0%	1.2%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.9%	-0.2%	4.4%	3.7%	3.8%	5.3%	5.6%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
0.9%	0.5%	5.1%	4.0%	3.6%	7.5%	4.4%	الإمارات العربية المتحدة
2.6%	-1.5%	6.7%	0.3%	-3.1%	8.5%	-1.1%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
0.3%	1.2%	4.5%	5.3%	6.2%	7.1%	6.5%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.7%	-0.6%	4.2%	1.8%	0.4%	7.2%	4.2%	دول مجلس التعاون الخليجي
-1.3%	-2.1%	4.7%	-3.2%	-5.8%	11.5%	0.5%	إجمالي الناتج المحلي النفطي
-0.5%	0.1%	4.0%	3.7%	3.6%	5.6%	5.4%	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
-0.2%	-0.6%	4.0%	2.1%	1.9%	5.5%	4.2%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

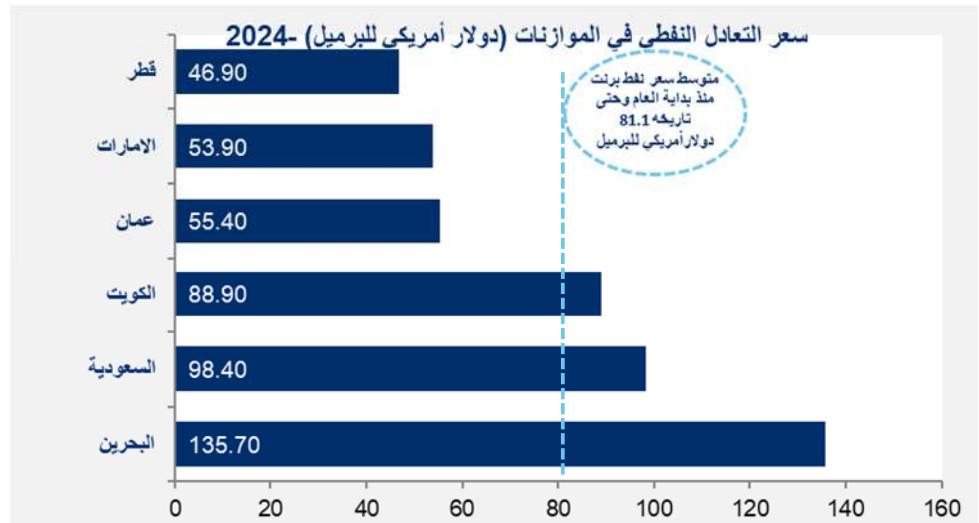
وتم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخفضه بمقدار 60 نقطة أساس للعام 2024 مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي السابقة الصادرة في أبريل 2024 ومن المتوقع أن يبلغ في المتوسط نسبة 2.1 في المائة في العام 2024 ونسبة 4.0 في المائة في العام 2025. وبالمثل، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية للعام 2024 بمقدار 60 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة لصندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تبلغ في المتوسط نسبة 1.8 في المائة ونسبة 4.2 في المائة في عامي 2024 و2025، على التوالي. ويعكس الخفض المستمر لأسعار تأثير تخفيضات حصص

إنتاج النفط الحالية والمتوقعة من الأوبك وحلفائها على اقتصادات الدول الخليجية إلى جانب استمرار الصراعات التي لا نهاية لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من تصاعد التحديات الاقتصادية، واصلت الدول الخليجية تنفيذ مشاريع الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى زيادة النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المنطقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدول الخليجية من نسبة 3.6 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 3.7 في المائة ونسبة 4.0 في المائة في عامي 2024 و2025، على التوالي.

وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول الخليجية للعام 2024 مقارنة بتوقعات أبريل 2024 باستثناء الإمارات التي شهدت رفع توقعاتها بمقدار 50 نقطة أساس مقارنة بتوقعاتها السابقة التي أشارت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.5 في المائة، لتحل بذلك مركز الصدارة كأعلى نمو متوقع في المنطقة عند نسبة 4.0 في المائة في العام 2024. وتليها البحرين بثاني أكبر توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2024 بنسبة 3.0 في المائة على الرغم من خفضها بمقدار 60 نقطة أساس مقارنة بتوقعات أبريل 2024. وبالمثل، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية إلى نسبة 1.5 في المائة للعام 2024 ليشهد مراجعة هبوطية بمقدار 110 نقاط أساس من توقعاتها السابقة في أبريل 2024، في حين كان التعديل النزولي 20 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يوليو 2024 نظراً للتأثير السلبي للتخفيضات الطوعية لإنتاج النفط على اقتصاد المملكة في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، شكل النفط والسلع المرتبطة به ما نسبته 90 في المائة من إجمالي صادرات البضائع والسلع في كل من السعودية وقطر والكويت. وأشار صندوق النقد الدولي إلى التأثير الناتج عن تصاعد حالة عدم اليقين المتعلقة بالصراعات الحالية التي تعاصرها المنطقة، خاصة الحرب على غزة ولبنان، والتأثير غير المباشر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه تلك الصراعات على الدول المجاورة في المنطقة والذي تسبب بالفعل في ظهور أنماط تجارية جديدة على اقتصادات الدول الخليجية.

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الدول الخليجية، وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هامشياً

من المتوقع أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي في الدول الخليجية بنسبة 3.2 في المائة في العام 2024 بعد انكماشه بنسبة 5.8 في المائة في العام 2023. وتم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للدول الخليجية للعام 2024 بمقدار 210 نقاط أساس، نتيجة لتوقع استمرار التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط دون تغيير حتى نهاية العام 2025. وخفضت الأوبك وحلفاؤها توقعاتها للطلب العالمي على النفط لعامي 2024 و2025 لمدة ثلاثة أشهر متتالية.



المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

إلا أن التوقعات تشير إلى انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للدول الخليجية في العام 2025، ومن المتوقع أن يبلغ في المتوسط 4.7 في المائة خلال العام 2025، مع بدء سريان زيادات إنتاج النفط في المنطقة. ويعد هذا أقل بمقدار 130 نقطة أساس مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2024. ومن المتوقع أن تشهد أربع من أصل ست دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال العام 2024، وهي السعودية (-5.0 في المائة) والكويت (-6.6 في المائة) وعمان (-3.4 في المائة) والبحرين (-1.0 في المائة). وبالمقارنة، من المتوقع أن تأتي قطر في الصدارة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 1.4 في المائة في العام 2024 تليها الإمارات بنسبة 0.3 في المائة. كما يتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للدول الخليجية في العام 2025 بقيادة الامارات التي من المتوقع أن تشهد زيادة الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 6.7 في المائة في العام 2025 تليها السعودية (+5.0 في المائة) والكويت (+4.0 في المائة).

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، من المتوقع أن تسجل الدول الخليجية معدل نمو أعلى نسبياً بنسبة 3.7 في المائة في العام 2024 نتيجة لرفع التوقعات بمقدار 10 نقاط أساس، يليه تسجيل نمو متوقع بنسبة 4.0 في المائة في العام 2025. وعلى الرغم من الانخفاض الشديد لعائدات صادرات النفط والطاقة، إلا أن الدول الخليجية تواصل جهود التنويع الاقتصادي وتنفيذ مشاريع الإصلاح التي تدعم النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي في المنطقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تأتي الإمارات في الصدارة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2024 بنسبة 5.3 في المائة تليها البحرين (+3.8 في المائة) والسعودية (+3.7 في المائة).

التضخم يواصل تراجعته في الدول الخليجية

من المتوقع أن يستمر التضخم الكلي العالمي في الانخفاض تدريجياً من نسبة 6.7 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 5.8 في المائة في العام 2024 ونسبة 4.3 في المائة في العام 2025. إلا أنه يتوقع أن يكون معدل انخفاض التضخم الكلي مختلفاً بالنسبة للمناطق المختلفة في العالم حيث من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة انخفاض التضخم بوتيرة أسرع مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وجاء انخفاض التضخم العالمي مدعوماً بانخفاض أسعار النفط إلى جانب تراجع أسعار السلع الغذائية العالمية بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق. أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة الدول الخليجية، ما تزال معدلات التضخم ضعيفة خلال العام 2024 حيث تشهد جميع الدول الخليجية تقريباً معدلات تضخم تقل عن أو تقترب من 2 في المائة. وبالمقارنة، من المتوقع أن يظل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدلات ثنائية الرقم بصفة عامة حتى عام 2025.

وقد أدت الصراعات المستمرة في الوقت الحالي كالحرب على غزة ولبنان، إلى تفاقم حالة عدم اليقين وتعطيل طرق التجارة ونزوح الناس من مساكنهم. كما تراجع حجم الشحن عبر قناة السويس بأكثر من نسبة 70 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الصراع حيث تم إعادة توجيه معظم التجارة حول جنوب إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الحرب المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعطل النشاط السياحي بشدة في بعض الدول، مما حد بشدة من وصولها إلى العملات الأجنبية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض قيمة عملتها المحلية وفرض ضغوط تصاعدية على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخسائر في الأرواح البشرية وتكاليف تدمير البنية التحتية الرئيسية نتيجة الحرب على غزة ولبنان كانت أيضاً سبباً آخر لارتفاع معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة.

وبالنسبة للدول الخليجية، من المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي وأن يظل منخفض كالاتجاهات العالمية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي في الدول الخليجية من نسبة 2.2 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 1.8 في المائة في العام 2024 ونسبة 1.9 في المائة في عام 2025. وبالمقارنة، من المتوقع أن يشهد التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً هامشياً من نسبة 15.0 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 14.8 في المائة في العام 2024، قبل أن ينخفض مجدداً إلى نسب 11.6 في المائة

في العام 2025. من جهة أخرى، من المتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي في الدول الخليجية هامشياً من نسبة 0.6 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 0.8 في المائة في العام 2024، على أن يشهد المزيد من الارتفاع ليصل إلى نسبة 1.8 في المائة في العام 2025.

توقعات		فعلي			متوسط	
2025e	2024e	2023	2022	2021	2000-20	
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي						
-7.3%	-7.7%	-10.6%	-5.1%	-10.6%	-10.6%	البحرين
25.3%	25.6%	29.9%	30.4%	8.5%	26.7%	الكويت
2.5%	5.0%	6.7%	10.3%	-3.2%	1.5%	عمان
2.1%	2.0%	5.6%	10.4%	0.2%	7.1%	قطر
-3.4%	-3.0%	-2.0%	2.5%	-2.2%	2.4%	المملكة العربية السعودية
4.4%	4.8%	5.0%	10.0%	4.0%	4.9%	الإمارات العربية المتحدة
1.4%	1.8%	3.2%	7.7%	0.2%	5.3%	دول مجلس التعاون الخليجي
-2.0%	-1.7%	0.2%	3.5%	-1.9%	1.1%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-1.8%	-1.6%	0.5%	4.2%	-1.7%	1.8%	دول العالم العربي

المصدر: صندوق النقد الدولي

العائدات النفطية قد تظل منخفضة في عامي 2024 و2025

استمر تأثير النشاط الاقتصادي للدول الخليجية وغيرها من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتراجع العائدات النفطية في عامي 2023 و2024 على خلفية تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى جانب ضعف الطلب على النفط. ونتيجة لذلك، ارتفعت نقطة التعادل النفطي في موازنات كافة الدول الخليجية باستثناء عمان والإمارات للعام 2024. وعند مقارنته بمتوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت للعام 2024، من المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي أقل من متوسط سعر النفط لهذا العام (81.1 دولار أمريكي للبرميل) لثلاث من أصل ست دول خليجية. ومن المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي للعام 2024 هو الأعلى بالنسبة للبحرين عند 135.7 دولار أمريكي للبرميل بينما تستمر قطر في تسجيل أدنى سعر بما يعادل 46.9 دولار أمريكي للبرميل. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للعام الثاني على التوالي في العام 2024 نتيجة لاستمرار التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في دول الخليج، إلا أنه من المتوقع أن يتعافى في العام 2025. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض إنتاج دول الخليج الإجمالي من النفط الخام من 17 مليون برميل يومياً في العام 2023 إلى 16.1 مليون برميل يومياً في العام 2024، ثم إلى 17.1 مليون برميل يومياً في العام 2025. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض العائدات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط واستمرار تقليص إنتاج النفط إلى الضغط على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خفض توقعات الفائض المالي مقارنة بالتوقعات السابقة...

وعلى صعيد المالية العامة، يواصل صندوق النقد الدولي توقع تسجيل الدول الخليجية لفوائض مالية في عامي 2024 و2025. إلا أن الفائض المتوقع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تم تعديله بالخفض. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي الآن أن ينخفض الفائض المالي للدول الخليجية من نسبة 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 إلى نسبة 1.8 في المائة في العام 2024 و1.4 في المائة في العام 2025.

وبالمثل، تم أيضاً خفض توقعات عجز المالية العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بتقديرات أبريل 2024 البالغة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 إلى نسبة -1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض العجز المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نسبة -2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل فائض الحساب الجاري للدول الخليجية في العام 2024 إلى 132.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 194.7 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن ينخفض الفائض أكثر قليلاً في العام 2025 ليصل إلى 98.3 مليار دولار أمريكي. ويعكس انخفاض ميزان الحساب الجاري للدول الخليجية بصفة رئيسية تأثير انخفاض أسعار النفط والتخفيضات الطوعية في إنتاج النفط التي طبقتها الدول الخليجية المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يشهد ميزان الحساب الجاري للسعودية انكماشاً حاداً من 36.5 مليار دولار أمريكي في العام 2023 إلى 4.3 مليار دولار أمريكي فقط في العام 2024، مما يعكس استمرار التخفيضات الطوعية المتوقعة لإنتاج النفط في المملكة وضعف الطلب على النفط خلال العام 2024. أما على صعيد توقعات رصيد الحساب الجاري في الدول الخليجية، من المتوقع أن تشهد جميع أرصدة الحسابات الجارية الستة في الدول الخليجية انخفاضاً في العام 2024 مقارنة بالعام 2023 إلى. وبلغ الرصيد الحساب الجاري للكويت 51.4 مليار دولار أمريكي في العام 2023 والذي من المتوقع أن ينخفض إلى 45.7 مليار دولار أمريكي في العام 2024، كما يتوقع أن يشهد المزيد من الانخفاض ليصل إلى 38.3 مليار دولار أمريكي في العام 2025.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست